الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية
دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2005 – 2017)

إعداد الطالبة :
* برحايل إيمان

إشراف الأستاذ:
* بلارو علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
حناش حبيبة	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا	جامعة سكيكدة
ركي حسن	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	جامعة سكيكدة
بلارو علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية : 2020 - 2021

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي هذانا إلى ما نحن عليه، ورزقنا من واسع أبوابه وعظيم كرمه وأن أبلغني هذه المرتبة، ثم الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن هنا أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور " علي بلارو" الذي لولا تعبه بعد التوفيق من الله عز وجل وارشاداته القيمة لما وصلنا إلى هذه الثمرة التي هي نتيجة لتعب عدة سنوات من السهر والدراسة .

وأسأل الله عز وجل أن يبارك له في كل خطوة وكل عمل يقوم به و يرزقه المراتب العليا في الدنيا ويرزقه صحبة النبي عليه الصلاة والسلام في الفردوس الأعلى.

ولا أنسى تقديم شكري لزميلاتي اللواتي ساعدنني وكن سندا لي في مشواري الدراسي وخاصة المقربات إلي منهن وخاصة دفعة 2021.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي إلى:

بعد حمدي لله عز وجل أشكر أمي وأبي اللذان ربط الله رضاه برضاهما في قوله تعالى " وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

أهدي عملي إلى أمي عياشي رشيدة وأبي عمار اللذان أفنيا عمرهما من اجلنا ولو تجف كل أقلام الكون لما استطعت أن أذكر وأصف فضلهما علي ولن تكفيني الكلمات ولو كانت مداد السموات والأرض،وأسأل الله أن يطيل عمرهما ويرزقهما الفردوس الأعلى ويرفع عنهما الأمراض والأسقام ويرزقهما الصحة والعافية.

وأهديه إلى زوجي قرة عيني " محمد بوصرة" والذي كان له الفضل الكبير في انجاز هذا العمل المتواضع وكان لي الشريك المثالي والسند الداعم في الضراء قبل السراء وابني الذي كان سندا لي بركلاته قبل رؤيته لنور الذنيا والذي أسأل الله عز وجل أن يرزقني رؤيته بخير وعافية كامل الخلق والخلقة.

ولا أنسى أن أهدي تعبي إلى إخوتي " عبد الرحمان" " صبرينة" وخاصة " أسامة" الذي كان السبب الرئيسي الذي حثني وشجعني على متابعة مشواري الدراسي فالفضل يعود له بعد الله تعالى.

وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة من أصدقاء وأقارب وجيران وكل من تمنى لي النجاح.

ملخص:

حاولت من خلال دراستي لموضوع " منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية خلال الفترة 2005 /2017 أن ألم بكافة جوانب هذا الموضوع ومن تحليله وبالتفصيل فيه فقد قمت بتقديم نظرة عامة حول هذا الموضوع فاستنتجت أن منطقة التجارة الحرة هي عبارة عن اتفاقية تقوم على أساس إلغاء القيود التي تعرقل حركة التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة في حين تحافظ على القيود التي تحكم تجارتها مع باقي دول العالم وتوصلت من خلال بحث إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال إقامة الشراكة مع الجزائر إلى توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية خاصة المتموقعة منها على ضفة المتوسط. كما أن هذه الشراكة لم تكن خيارا وإنما نتيجة محتمة نظرا لما يعرفه العالم من تحولات خاصة الإقتصادية منها، والتي يجب مواكبتها وكذلك أهميتها البالغة للطرفين وخاصة الجانب الجزائري الذي يعتبرها سبيل لمسايرة ومواكبة التطورات التي تحصل في الساحة العالمية والاندماج في مسار العولمة وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في حياتها المدنية، الاقتصادية، والسياسية...

ودول الاتحاد التي تعتبر الجزائر قاعدة للإنتاج والتصدير إلى الأسواق الأوروبية نظرا لتوفير اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام إضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة	(أ - هـ)
الفصل الأول: الإطار العام لمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية	
المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية	8
المطلب الأول: التعريف بمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية	8
المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية	9
المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروجزائرية	11
المطلب الرابع: دوافع للشراكة الأورو جزائرية	13
المبحث الثاني: دراسات سابقة و قيمة مضافة.	17
المطلب الأول: دراسات سابقة حول الشراكة الأورو جزائرية	16
المطلب الثاني: دراسات سابقة حول الشراكة الأورو متوسطية	18
الفصل الثاني: تحليل منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية خلال فترة 2005- 2017	
المبحث الأول: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	21
المطلب الأول: التفكيك الجمركي	21
المطلب الثاني: مصادر أخرى لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	31
المبحث الثاني: تحليل التجارة البينية الأورو جزائرية خلال فترة 2005 2017.	38

المطلب الأول: الصادرات الجزائرية	38
المطلب الثاني: الواردات حسب الفئات الصناعية المنصوص عليها في إتفاقية الشراكة	41
المطلب الثالث: المعوقات والعراقيين التي واجهت منطقة التجارة الحرة الاورو جزائرية	46
خاتمة	53
قائمة المراجع	57

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	رزنامة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	22
02	القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي	23
03	جدول توزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة رقم 2	24
04	مخطط التفكيك الجمركي للقائمة رقم 2	25
05	جدول توزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة رقم 3	26
06	مخطط التفكيك الجمركي للقائمة رقم 3	26
07	رزنامة تحرير المنتجات الزراعية	27
08	الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2017	39
09	الصادرات الجزائرية خارج قطاع المخلوقات 2005 – 2017	40
10	تطور الواردات مع الاتحاد الأوروبي من 2005 إلى 2017	42
11	الواردات الخاضعة لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، 2005 2017	44

مقدمة

المقدمة العامة:

التكامل الاقتصادي أصبح في الآونة الأخيرة إحدى الضروريات التي تلجأ إليها جميع دول العالم من أجل النهوض والتقدم أكثر ومن بين الوسائل والطرق التي يقوم عليها التجارة،وانتعاش هذه الأخيرة أكد أنه ايجابي ولكنها تواجه العديد من العقبات والعراقيين التي تقف في وجه المنتجات المحلية التي يتم تصريفها نحو أسواق أجنبية فعالة لحماية الشركات المحلية وتخفيف الأخطار عليها ومن بينها وأهمها الحواجز الجمركية، التي تملك تأثير مباشر على الأسعار في أسواق الدول المستوردة التي تؤدي عند ارتفاعها إلى نقص في نسبة المبيعات وقد ينتهي بها الحال كسلع تفوق القدرة الشرائية للإفراد سعرا. وحسب ما نراه في الوقت الراهن القوى المسيطرة على العالم هي عبارة عن تكتلات مثل الاتحاد الأوروبي، النمور الأسيوية وغيرها، والتي لو كانت دولة واحدة لما استطاعت مواجهة الدول الكبرى مثل أمريكا.

مناطق التجارة الحرة هي إحدى الطرق التي تقوم بها العديد من الاقتصاديات من أجل القضاء على المشاكل الجمركية التي تواجهها ومن بينها منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية والتي كانت لها مكانة هامة جدا وكبيرة لدى الطرفين، وذلك لما تملكه من أهمية بالنسبة لكليهما فالجزائر هي عبارة عن سوق ممتازة لكبر حجمها وارتفاع الطلب فيها كما أنها تمتلك موقع استراتيجي يخول لها الوصول إلى الأسواق المجاورة مثل تونس والمغرب وتستطيع حتى استعمالها كبوابة لإيصال منتجاتها إلى الأسواق الإفريقية وتغطية حاجيات الأفراد التي لم يستطيعوا تحقيقها محليا بينما أن الاتحاد الأوروبي هو عبارة عن أسرع طريق للوصول إلى الأسواق العالمية ودخول منطقة التجارة العالمية، كما أن الأمل في النمو الاستثماري المعلق بهذه الأخيرة وتحسين المناخ الاستثماري هو احد أهم غايات الجزائر من خلال هذه الشراكة مع عدم قدرتها على التمويل الذاتي لكافة المؤسسات الاقتصادية المحلية فيها والتي يتم استيرادها من الاتحاد الأوروبي أساسا وتفادي الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تنتج أساسا على طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر ريعي بنسبة كبيرة جدا على عائدات البترول.

2- الإشكالية:

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

-إلى أي ماذا استطاعت الجزائر تحقيق الأهداف المرجوة من منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية؟

-3الأسئلة الفرعية: وللإجابة على الإشكالية المطروحة يتبادر إلينا بعض الأسئلة هي:

-ما هي النتائج التي وصل إليها الشريك الجزائري من خلال اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؟ هل هي سلبية أم ايجابية؟.

-في أي اتجاه يتركز انتقال السلع والخدمات في منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية؟

-ما هو مدى تأثير التفكيك الجمركي على المجموعة الاوروبية؟.

4- الفرضيات:

ومن هنا نضع بعض الفرضيات وتتمثل فيما يلي:

- عندما يتم التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية تستحق الجزائر الكثير مما تنتظره من خلال هذه الاتفاقية ولكن السلبيات التي ستواجهها ستكون أكثر.

-تتركز حركة السلع والخدمات في منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية أساسا من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

-يؤثر التفكيك الجمركي على الجزائر تأثيرا كبيرا لكن على عكس دول الاتحاد التي لن يؤدي هذا الأخير إلا إلى تأثير طفيف عليها.

5- مبررات اختيار الموضوع:

تتعدد مبررات اختياري لهذا الموضوع نظرا لما يملكه من أهمية وقد نستطيع أن نذكر بعضا منها في ما يلي :

-دراسة اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بشكل تحليلي ودقيق وذلك من أجل تحديد ما يمكن أن تصل إليه الجزائر من خلال التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية على أرض الواقع.

– الوصول إلى حلول ممكن أن تخفف من الأضرار التي ستلحق بالجزائر جراء التفكيك الجمركي الذي يعتبر أساس اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية والركيزة الرئيسة لها.

–التوسع في مضمون اتفاقية الشراكة والذي يعتبر المحدد الرئيسي للنتائج التي ستصل إليها من أثار ايجابية وأثار سلبية لكلا طرفي الاتفاقية:

6- الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بجميع جوانب اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة من خلال التفصيل في حركة الصادرات والواردات حسب الفئات السلعية المنصوص عليها في الاتفاقية التي تمثل أولى اهتمامات الطرفين إضافة إلى العديد من المجالات الأخرى وكذلك التعمق في كل ما وقف في وجه هذه الاتفاقية أو كان حاجزا لتنفيذها والآثار التي تنجم عليها وبالرغم من كل التقدم الذي وصلت إليه هذه العلاقة إلا أن التفكيك الجمركي لم يتم كليا وكل مرة يتم تأجيله من طرف الجزائر.

7- الأهمية :

تكمن أهمية منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية بالنسبة للجزائر في ما قد تستفيد منه من امتيازات في العديد من المجالات وخاصة الاقتصادية منها والتي من شأنها رفع معدلات النمو وخفض معدلات البطالة نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنعاش الاقتصاد من خلال ما تقدمه من دعم مالي، والاهم من ذلك التقليل من التبعية الاقتصادية أو حتى القضاء عليها وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

8- حدود البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والتوصل إلى النتائج المرجوة من الدراسة بشكل معمق ودقيق ومن أجل ذلك التزمت بالإطار الزماني الذي يبدأ من سنة 2005 وهي سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2020 أما البعد المكاني للدراسة هو الجزائر.

9- منهج البحث:

جمعت في هذه الدراسة بين ثلاثة مناهج من أجل الإلمام بالموضوع وهي:

- المنهج التاريخي: والذي تم من خلاله دراسة الإطار التاريخي للاتفاقية والتي تمتد جذورها إلى ما قبل حقبة الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى يومنا هذا.

- المنهج الوصفي: من خلال وصف طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حتى يتسنى للقارئ أن يعرف من خلاله كل الجوانب المتعلقة بهذه الأخيرة.

- المنهج التجريبي: وهنا تم استعماله من أجل تحليل المعطيات والإحصائيات حتى استطيع أن أقيم ما توصلت إليه منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية من نتائج.

10- صعوبات البحث :

وتتمثل في:

- الصعوبة الكبيرة التي تواجه أي باحث في الحصول على المعلومات والمعطيات التي يحتاجها وخاصة المتعلقة منها بالإحصائيات الحديثة وحتى عند وجودها فهي تفتقر إلى الرسمية التامة لأنها تختلف من مصدر لآخر.

- إن العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي متشابهة كثيرا نظرا للعلاقات الكثيرة التي تجمع بينهما وأهميتها بالنسبة للطرفين.

-عدم وجود العدد الكافي من المراجع الرسمية على عكس المذكرات ومواقع الإنترنت.

11- هيكل البحث:

من أجل دراسة جميع الجوانب المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية قمت بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

– الفصل الأول: شغل الجانب النظري للدراسة وهو مقسم بدوره إلى مبحثين تناولت في المبحث الأول: (الإطار العام للشراكة الأورو جزائرية) أربع مطالب تحت العناوين التالية حسب ترتيبها الأول تعريف بمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية ثم لمحة تاريخية عن منطقة التجارة وبعدها أهداف هذه الشراكة وأخيرا دوافع هذه الشراكة.

– أما بالنسبة للمبحث الثاني قد تناولت فيه الدراسات السابقة التي تطرقت إلى نفس الموضوع.

– الفصل الثاني عنوانه التحليل الاقتصادي لعلاقات الشراكة الأورو جزائرية وهو مقسم إلى مبحثين الأول (واقع الشراكة الأورو جزائرية) وفيه ثلاث مطالب هي مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مخطط التفكيك الجمركي، وعلاقة هذه الشراكة مع فكر التعاون .

والمبحث الثاني (تقييم الشراكة الأورو جزائرية) وهو مقسم إلى 04 مطالب هي:

حركة الصادرات حسب الفئات السلعية المنصوص عليها في اتفاق الشراكة ثم حركة الواردات في المطلب الثاني، وبعدها في المطلب الثالث المعيقات والعراقيين التي واجهت منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية وأخيرا ايجابيات وسلبيات هذه الأخيرة.

تمهيد:

عقده اتفاقيه الشراكة الأورو الجزائرية من اجل العديد من الأسباب والدوافع التي يملكها كل من الطرفين حسب مصالحه الخاصة التي يريد من خلالها تحقيق أهدافه المعلنة والغير معلنه وكل ذلك يكون من خلال استراتيجيات توضع كبدائل عن علاقات التنافس السلبي العدائي والاتجاه نحو التنافس الذي يخول لأطراف الاتفاقية الاستفادة من كل الايجابيات التي يمنحها لها الطرف الأخر كما أن الاندماج والتكامل الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية من اجل توسيع الأسواق المحلية وجلب المزيد من المعارف والتكنولوجيا .

وقد تجسد كل من هذه الغايات في تنظيم علاقة ترابط وتطويرها خاصة من طرف المجموعة الأوروبية التي ساعدت إلى إنجاح هذه الشراكة من خلال المساعدات المالية والقروض التي قامت بتقديمها للجزائر والتي بدورها دخلت في شراكه مختلفة القوى مع الاتحاد الأوروبي بالرغم من أن تحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها قد يؤدي بها إلى إعادة النظر في سياستها والقيام بالعديد من الإصلاحات في كثير من المجالات لأجل تحسين الأوضاع التي تعاني منها الجزائر والعمل على إنجاح هذه الاتفاقية لتسهيل الدراسة تم تقسيم هذا البحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار العام الشركة الأوروجزائرية.
- المطلب الأول: التعريف بمنطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية.
- المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية.
- المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروجزائرية.
- المطلب الرابع: دوافع الشراكة الأوروجزائرية.
- المبحث الثاني: دراسات سابقة وقيمة مضافة.
- المطلب الأول: دراسات سابقة حول الشراكة الاورومتوسطية.
- المطلب الثاني: دراسات سابقة حول الشراكة الاورومتوسطية
- المطلب الثالث: القيمة المضافة.

المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية.

ربطت الجزائر والاتحاد الأوروبي العديد من العلاقات المتنوعة والتي منها سياسية، اقتصادية، مالية، اجتماعية، وغيرها، والتي مازالت إلى حد هذه الساعة، كما أن هذه الأخيرة أصبحت ضرورة من الضروريات من أجل التقدم بالاقتصاد الأوروبي وخاصة الاقتصاد الجزائري وما واجهه من مشاكل.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية.

هي صورة من صور التكامل الاقتصادي ويتم الاتفاق فيها بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات تقف في سبيل تنمية التجارة البيئية في ما بينهما، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.[1]

– كما يمكننا أن نقول أن منطقة التجارة الحرة تقوم على أساس إلغاء كل القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بين الدول أعضاء المنطقة، في حين تحافظ كل دولة على العوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول غير الأعضاء. [2]

كما تعرف أيضا على أنها غياب الحواجز الاصطناعية التي تعوق تدفق البضائع والخدمات فيما بين البلدان.[3]

– ويمكننا القول أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي معاهدة تجارية وقعها الطرفان عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 وينص الاتفاق على تفكيك تدريجي للتعريفات الجمركية للسلع والبضائع في الاتجاهين لكن الشركات الجزائرية الحكومية والخاصة لم تستطيع منافسة نظيرتها الأوروبية كون اقتصادها مصدر للمشتقات النفطية فقط.[4]

– ونستطيع تعريفها على أنها ابسط مراحل التكامل الاقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع في ما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص17
ص18.

[2]– محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2009، ص177.

[3]– جراهام دونكلي: التجارة الحرة الأسطورة والوقائع والبدائل، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2009، ص23.

[4]– http://www.aa.com.tr/ar,06/03/2021, 18:53

مناسب من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المركز التجاري للتكامل الاقتصادي، تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم من خلالها ازالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[1]

المطلب الثاني: لمحة تاريخية لمنطقة التجارة العالمية.

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها إلى أنجاع سياسة توسعية خصوصا مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وعلى غرار هذه الدول كانت الجزائر من بين الدول التي لقيت اهتماما كبيرا لدى الأوروبيين وذلك راجع لتراكم عدة اعتبارات تاريخية سياسية اقتصادية حيث مثلت المجموعة منذ مطلع الستينات المتعاملة التجاري الأول للجزائر ورغم عدم توقيعها لأي اتفاق شراكة، إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما. التي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة.[2]

مثل توقيع اتفاق التعاون في 26 أفريل 1976 العلاقة الرسمية الأولى التي ربطت الجزائر بالاتحاد الأوروبي وكانت من أهداف هذا الاتفاق غير المحدودة زمنيا هي مساعدة ودفع إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كجزء من النظرة المتوسطية الشاملة التي اتفق حولها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي خلال قمة باريس سنة 1972.[3]

– وقد شمل هذا التعاون ثلاثة مجالات تتعلق بالمبادلات التجارية والجانب الاجتماعي وكذلك التعاون الاقتصادي.

ففي الجانب التجاري ووفقا للمادة 8 من الاتفاقية فإن الهدف من هذه الاتفاقية هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها وقد حصلت الجزائر من خلالها على مجموعة من التسهيلات على غرار تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الزراعية بنسبة 20 إلى 100 % وكذلك السماح بدخول المنتجات الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية، باستثناء بعض المواد الحساسة والتي كانت تخضع لنظام الحصص.

---

[1]– إبراهيم بوجلخة: دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص12.

[2]– délégation de la commission européenne Algérie, union européenne, n°01, KALIMA, Février Mars 2001, p05.

[3]– هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص68.

بينما في المجال الاجتماعي فقد منحت تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا لكن لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع الامتيازات المخولة بواسطة الاتفاقيات الثنائية على تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية.[1]

أما في مجال التعاون الاقتصادي والمالي فقد تحصلت الجزائر على إعانات مالية قصد تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية موضوع الاتفاقية وذلك من خلال البروتوكولات المالية الأربعة الممتدة من سنة 1976م إلى غاية سنة 1996م والتي حصلت الجزائر من خلال هذه الفترة على مساعدات مالية بلغت 949 مليون ايكو، منها 214 إعانات مالية بموجب البروتوكولات الأربعة، 95 مليون ايكو بموجب السياسة المتوسطية المتحدة والتي تم فيها بعد إدخالها في برنامج ميدا، أما المبلغ الباقي والمقدر ب 640 مليون ايكو فكان في شكل قروض منقطعة.[2]

وعلى غرار باقي الدول المتوسطية فقد أبدت الجزائر استعدادها لتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث بدأت المفاوضات في هذا الشأن في 14 مارس 1997م ولكن نظرا لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهددها كالمديونية وانتقال الأشخاص...إلخ وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ استئنافها حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة إلى غاية أن توصل الطرفين إلى أتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات والذي ترجع بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسيل بحضور رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة "ورئيس اللجنة الأوروبية أنداك " رومانو برودي"إلى جانب" لويس ميشيل" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي.[3]

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالانسيا الإسبانية لدى افتتاح الندوة الاورومتوسطية وقد وقع على الجانب الجزائري وزير الخارجية وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف

---

[1]– محمد لحسن علاوى: كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كآلية لاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان 2016، ص35.

[2]– كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، 2005، ص66.

[3]– زعباط عبد الحميد: الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، 2004، ص64.

بالشؤون الخارجية وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الاسباني ليدخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005.[1]

المطلب 3: أهداف الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

تعددت أهداف كل من الطرفين والتي تم التطرق إليها خلال مراحل إبرام الاتفاقية وقد تطرقنا إليها في هذا المطلب كل على حدى وتمثلت في ما يلي:

- أهداف الجزائر: تمثلت أهداف الجزائر في: [2]

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل من الاتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الاتحاد عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وضع التشدد الأوروبي في ما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توافرها للدخول إلى السوق الأوروبية.

- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقفها ضمن المجموعة المتوسطية ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

- يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

- يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إطفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر ليتم توظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر من مفاوضات الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة.

- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الاتحاد الأوروبي ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارهم لتحسين هيكل المبادلات التجارية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

[1]- محمد لحسن علاوي، كريم بورشة، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2]- زعباط عبد الحميد مرجع سبق ذكره، ص53-54.

ثانيا: أهداف الإتحاد الأوروبي:

إن البعد الاستراتيجي للأهداف الأوروبية يؤدي إلى تحقيق نتائجها ونوجزها في ما يلي:

1- تصريف المنتجات الأوروبية:

انطلاقا من الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي نجد أن الهدف الرئيسي لهذه الشراكة في إطار المبادلات التجارية وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية وإمكانية توسيع نفوذها في المنطقة إذ أن فتح الحدود الجغرافية ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة.

كما أن السياسة التسويقية لدول الاتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة، والمحافظة على الأسواق، ذلك لأن مزايا الشراكة بالنسبة للمنطقة الشمالية هي البحث عن الأسواق واستهدافها، مما يعطيها ميزات تفصيلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية التي تشكل نسبة 2,8% من أجل المبادلات التجارية.[1]

2- التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي:

يعتبر التغير الديموغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الاستقرار وخاصة أن توزيع السكان غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، كما تخشى دول الاتحاد بشكل متزايد مما يسمى "بالقنبلة السكانية" في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2.4% مقابل 0,5% في البلدان الأوروبية.[2]

ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين منطقتي الشمال والجنوب في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الاتحاد الأوروبي علما أنه من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دولة أوروبا دول ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها للاستهانة باليد العاملة الأجنبية الشابة، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملأ الفراغ في الأسواق العامة لديها، وإنما استغلال هذه

[1]- إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص165.

[2]- نفس المرجع، ص166.

العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة وتكون بذلك قد ساهمت في استقرار الهجرة والتقليل منها.[1]

ثالثا: الأهداف المشتركة:

ويمكن إضافة جملة من الأهداف التي نستخلصها بما ورد في الاتفاقية الأوروبية من بنود وتتمثل في التالي ذكره[2]:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.

- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.

- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.

- تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.

- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.

- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم.

-المطلب 4: دوافع الشراكة الأوروجزائرية.

أصبحت الشراكة بين الدول ضرورة للتغلب على العوائق والمشكلات التكنولوجية والاقتصادية وفي العناصر التالية نعرض الدوافع التي أدت إلى إقامة شراكة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية .

[1]- حليمة ساسي، فتيحة خلالدة، دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في إطار الشراكة الاوروجزائرية، رسالة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015، 58.

[2]- عزيزة بن سمينة: الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وتنمية المستقلة، مجلة الباحث، عدد09، 2009، بسكرة، ص154.

أولا: دوافع الإتحاد الأوروبي:

إن عقد الاتحاد الأوروبي لشراكة مع دول جنوب المتوسط سوف تخدم وتدعم القوة الاقتصادية الأوروبية، وتوسيع مناطق نفوذها كما أنها تضمن في طياتها أبعادا مختلفة منها ما هو سياسي، أمني، اقتصادي، ثقافي، والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي: [1]

– يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار داخل القارة الأوروبية،حيث أنه و بسبب المشاكل وتردي الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة في فترة التسعينات والتي عرفت بالعشرية السوداء مما أدى إلى عجز الحكومة الجزائرية على الحفاظ على الأمن والاستقرار وهذا ما ولد لدى دول المجموعة مخاوف من انتقالها إلى أوروبا عن طريق الهجرة ونزوح السكان إلى القارة الأوروبية خاصة إذا ما نظرنا إلى المسافة التي تبعد فيها الجزائر عن دول الاتحاد فهي عبارة عن بضع كيلومترات لذا لجأ الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتقديم مساعدات ودعم لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها .

– من جهة أخرى يرى الاتحاد الأوروبي أن الموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها بوابة القارة الأفريقية وامتلاكها ثروات مختلفة وامتداد طول شريطها الساحلي عاملا محفزا وهاما لإقامة اتفاقيات شراكة خاصة وأن الاتحاد الأوروبي برزت لديه رغبة في أن تكون دول شمال إفريقيا التي كانت عبارة عن مستعمرات للدول الأوروبية في عهد سالف ولعل الجزائر ابرز مثال عن ذلك بأن تبقى في دائرة النفوذ الأوروبي وتحت سيطرته وبالتالي التمكن من توسيع حدوده.

– لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى منافسة باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة وأن معظم دول الاتحاد هي دول صناعية وبالتالي فإن الجزائر بالنسبة إليه تعد سوق مربحة وجديدة تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الأوروبية.

– بروز العديد من المخاوف لدى الأوروبيين من انتشار الجريمة المنظمة التي عرفت رواجا وانتشارا في الآونة الأخيرة وامتدادها للمنطقة الأوروبية.

[1]– فاطمة الزهراء رقايقية: الشراكة الاورومتوسطية، رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص59.

وبالرغم من تركيزي في هذا البحث على الجزائر لأنها أساس موضوع بحثي وإلا أن الأسباب تكاد أن تكون نفسها لباقي دول البحر الأبيض المتوسط نظرا لما تتمتع به من أهمية كبيرة خاصة من جانب الموقع الجغرافي وثرائها بالمواد الأولية الطبيعية تكاد أن تفتقر إليها دول أوروبا.

ثانيا: دوافع الجزائر.

امتلكت الجزائر العديد من المسببات التي أدت إلى اللجوء للشراكة والتي كان أساسها التحولات الاقتصادية العظمى التي عرفها العالم في ذلك الوقت والظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة الزمنية لذلك قمت بالتطرق إليها من خلال عنصرين هما:

1- دوافع خارجية:[1]

- أدى انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي كانت تعتمده الجزائر منذ استقلالها وتحويل وجهة نظامها نحو النظام الرأسمالي وتغييرها لنظام اقتصادها وتبنيها لاقتصاد السوق كان دافع قوي للجوء إلى الإتحاد الأوروبي لعقد اتفاق شراكة قصد الحصول على مساعدات مالية واقتصادية ومساندتها في الخطوة الهامة التي خطتها.

- إضافة إلى التحولات التي شهدها العالم من انتشار ظاهرة العولمة باختلاف أشكالها والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها وتقدم التكنولوجيا، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية كل هذه العوامل كانت المحفز المهم الذي أدى بالجزائر إلى عقد اتفاقية الشراكة والاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية على مختلف الأصعدة.

- كما يشكل ظهور التكتلات الاقتصادية والتي كان من أبرزها الاتحاد الأوروبي للجزائر خاصة أنها كأي بلد نامي يسعى جاهدا لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها بحيث يعد الاتحاد الأوروبي من اقوي التكتلات الاقتصادية في العالم والأقرب جغرافيا إلى الجزائر والأول من حيث المبادلات التجارية معها.

- إن الصيغة الجديدة التي جاءت بها اتفاقية الشراكة والتي كانت في السابق مجرد اتفاقية تعاون تقتصر في محتواها على الجانب التجاري فقط، إما اتفاقيات الشراكة فقط شملت العديد من المحاور اقتصادية، مالية اجتماعية، ثقافية، إنسانية

[1]- رماش هاجر: اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، 2012،2013، ص153.

سياسية، أمنية، والتي تتناسب في مضمونها مع متطلبات العصر الراهن وكذا سعي الجزائر للحصول على مساعدات مالية واقتصادية قصد إنعاش اقتصادها هذا ما دفعها إلى عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– كما تسعى الجزائر من خلال عقد اتفاق الشراكة إلى مساعدة المنتجات الجزائرية من الدخول إلى الأسواق الأوروبية وبالتالي الوصول إلى المنافسة الدولية.

2– دوافع داخلية :

– تعددت الدوافع الداخلية التي أدت بالجزائر وراء عقد اتفاق شراكة لكن أبرزها تمثل في تردي الأوضاع السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية خاصة بعد أزمة انخفاض سعر البترول عام 1986 إلى حوالي 9 دولار للبرميل الواحد في حين بلغ عام 1979 حوالي 44 دولار للبرميل، هذا ما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية وعجز الميزان التجاري وتردي الأوضاع الاجتماعية، ارتفاع كبير في نسبة البطالة، تدهور المستوى المعيشي والصحي للأفراد وكذا عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في فترة التسعينات فكل هذه العوامل ساهمت في انتهاج الجزائر لخيار الشراكة.[1]

– إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى قبول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رغبتها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة.

– رغبة الجزائر في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني:دراسات سابقة والقيمة المضافة.

تعددت الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع لذلك قمنا بتصفية هذه الأخيرة وأخذنا الأهم منها في ما يلي:

– المطلب الأول: دراسات سابقة حول الشراكة الأوروجزائرية.

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدراسات السابقة التي عبرت بصفة دقيقة عن الشراكة الاوروجزائرية.

أولا: دراسة مروش يوسف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2011,

[1]– قطاف ليلى: اتفاقية الشراكة الأوروبية–الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول " أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، المنظم يومي 13و14 نوفمبر 2006.

2012،اعتمد صاحب هذه الدراسة على الإشكالية المتمثلة في: ما هي الآثار المتوقعة من اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على تطور القطاع الصناعي في الجزائر ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على تطوير القطاع الصناعي في الجزائر؟

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التطرق للآثار المستقبلية لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية على تنمية القطاع الصناعي الجزائري كما أنه قام بتشريح محتوى الاتفاقية والتركيز على إثرها على الإنتاج الصناعي، المنافسة، وجودة المنتج الصناعي، وأثرها على تأهيل القطاع الصناعي الجزائري ومناطق التبادل الحر إضافة إلى تحديد معالم الاستفادة من الاتفاقية، بينما تمثل أهمية هذا البحث في معالجة الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثارها على القطاع الصناعي الجزائري وما توفره من مزايا وايجابيات من أجل النهوض بهذا القطاع والاستفادة من القدرات المتاحة وأخيرا تصل الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اتفاق الشراكة هي مجرد أداة وليست غاية في حد ذاتها في المساعدة على تحقيق أهم ما تحتاجه وزيادة معدل النمو الصناعي والاقتصادي.

ثانيا: دراسة إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد حيدر، بسكرة 2012, 2013 ،تمثلت إسكالية الدراسة في:

إلى أي مدى يعتبر إطار التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي وفق اتفاق الشراكة الاورو جزائرية محركا لهياكل الاقتصاد الجزائري؟

وتكمن أهمية في دراسة ما توصل إليه التجربة الجزائرية من نتائج من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى تقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الاوروجزائري من خلال اتفاق الشراكة والوقوف على انعكاساته على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الكلية والآفاق المستقبلية لهذا الاتفاق وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لم تنجح في الاستفادة من انفتاح السوق الأوروبية تجاه منتجاتها لتطوير صادراتها الصناعية والزراعية خلال ثلاث عقود التي حكمتها اتفاقية التعاون الاقتصادي منذ سنة 1976 بل بالعكس من ذلك حيث نتج عن ذلك زيادة واردات الجزائر من سلع التجهيز مما زاد من عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخارجية للجزائر ولم تستطع الجزائر تغيير هيكل اقتصادها، حيث بقي يعتمد أساسا على صادراته من المحروقات.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول الشراكة الأورومتوسطية.

في هذا المطلب قمنا بعرض الدراسات التي قدمت الشراكة الأورو متوسطية.

أولا: دراسة إيمان قدور دور الشراكة الاورو متوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، علوم اقتصادية نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ،الجزائر، 2012، 2013 حيث اعتمدت على إشكالية البحث: كيف يؤثر اتفاق الشراكة الاورو متوسطية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟.

تمثلت أهمية البحث في كون الشراكة الاورو متوسطية من أهم اتفاقيات الشراكة على الصعيد العالمي لما توفره من مزايا وايجابيات لاقتصاديات المتوسطية من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادها والاستفادة من الدعم اللازم لتمويل المشاريع التنموية، كما أنها هدفت إلى عدة نقاط نذكر منها:

التعرف على الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية عرض وتقديم الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلت إلى ما يلي من النتائج نذكر منها:

أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية كل على حدى لم تحقق الأهداف المرجوة بسبب المفاوضات الفردية لكل دولة مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، إضافة إلى عدم التنسيق بين الدول العربية على طاولة المفاوضات الدائرة العديد من المزايا التي كانت في متناولها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية وكذلك عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطية التكيف السريع مع ما تقتضيه الحواجز الجمركية وتحرير المبادلات وما يترتب عنها من أثار سلبية على هذه الاقتصاديات كما أن وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول العربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا.

ثانيا: دراسة عبد الرحمان روابح: حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة 2000, 2010, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 2014 وكانت الإشكالية المطروحة:

ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تفصيل حركة التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية؟

وهدفت هذه الأخيرة إلى تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة الدولية ومحاولة الوقوف على مدى صمود التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال التبادل التجاري في ظل الأزمة المالية العالمية.

خلاصة الفصل الأول:

أمام الأوضاع التي يعيشها العالم والتغيرات التي يواجهها لذلك يستلزم على الجزائر عدم البقاء في عزلة عن هذه التغيرات الاقتصادية و العمل على مواكبة هذه الأوضاع الجديدة ومن أجل ذلك تم الاتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي والذي من بين أهم أهدافه وعلى رأسها الانفتاح على الاقتصاد العالمي كما أن للاتحاد الأوروبي أيضا العديد من الأهداف والدوافع التي قمنا بطرحها في هذا الفصل والعلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ليست وليدة الصدفة بل هي ذات تاريخ عميق تمتد أواخره إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي لها و سأحاول في الفصل الثاني أن أقوم بتحليل دقيق لمنطقة التجارة الحرة الاوروجزائرية خلال الفترة (2005 /2017).

مقدمة الفصل الثاني:

تتصف الحالة الاقتصادية الجزائرية بالضعف والتدني لذلك تبنت سياسة للانفتاح الاقتصادي من أجل معالجة الاختلالات التي تمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية ومن أجل ذلك قمنا في هذا الفصل بدراسة وتحليل منطقة التجارة الحرة الاوروجزائرية في فترة الدراسة من 2005 إلى 2017.

ومن خلال ذلك تطرقنا في المبحث الأول لمضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية والذي قمنا بتقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول التفكيك الجمركي وتحدثت فيه بالتفصيل على الجوانب الاقتصادية من الاتفاقية والمطلب الثاني فصلنا فيه في المحاور الأخرى للاتفاقية والمبحث الثاني تحليل التجارة البينية الاوروجزائرية خلال الفترة من 2005 2017 والذي قسم إلى ثلاثة مطالب، الأول الصادرات الجزائرية والمطلب الثاني الواردات حسب الفئات السلعية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة والمطلب الثالث المعوقات والعراقيين التي واجهت منطقة التجارة الحرة الاوروجزائرية.

المبحث الأول: مضمون اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الموقع في افريل 2002 بمدينة فالنسيا، مع إقامة منطقة تجارة حرة في أجل لم يحدد حتى الوقت الحالي، وهو مستمر في التأجيل وفق قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمنتجات الصناعية المتبادلة للمنتجات الزراعية والاتفاق على تحرير تجارة الخدمات.

– المطلب الأول: التفكيك الجمركي:

تنص المادة 6 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية بين الطرفين خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وفق القواعد المطبقة في المنطقة العالمية للتجارة ويعني إقامة منطقه للتبادل الحر الاوروجزائرية إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين عند استكمال الفترة الانتقالية المحددة أي في آفاق 2017 وذلك من خلال الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي التي تضمنت ثلاث قوائم للمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل مع الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدماتGATS لاحقا.[1]

[1]- مداني لخظر: تطور السياسة التعريفية الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية والإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص87.

– ولقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية وإجراءات تنقل السلع الصناعية والزراعية مع تحديد كيفية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية ويحتوي هذا الباب كما رأينا في المطلب السابق على 03 فصول و 06 ملاحق و 07 بروتوكولات.[1]

أولا: المنتجات الصناعية:

بالنسبة للمنتجات الصناعية حددت الاتفاقية رزنامة التفكيك الجمركي لهذه المنتوجات وفق ثلاث قوائم تختلف حسب السلع وحسب وتيرة سرعة التفكيك للرسوم الجمركية لهذه السلع (صفر رسوم) في حدود سنة 2017 كما يبين ذلك الجدول التالي:

القائمة	المنتوج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
القائمة (1)	النتوجات الواردة في المادة9 الفقرة1 (الملحق 3)	ابتداء من 1 سبتمبر 2005	%100
القائمة (2)	المنتوجات الواردة المادة 9الفقرة 2 (الملحق 3)	1 سبتمبر 2007	%20
		1 سبتمبر 2008	%30
		1 سبتمبر 2009	%40
		1 سبتمبر 2010	%60
		1 سبتمبر 2011	%80
		1 سبتمبر 2012	%100
القائمة (3)	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 3 وليست ضمن الملحقين 2و3	1 سبتمبر 2007	%10
		1 سبتمبر 2008	%20
		1 سبتمبر 2009	%30
		1 سبتمبر 2010	%40
		1 سبتمبر 2011	%50
		1 سبتمبر 2012	%60
		1 سبتمبر 2013	%70
		1 سبتمبر 2014	%80
		1 سبتمبر 2015	%90
		1 سبتمبر 2016	%95
		1 سبتمبر 2017	%100

المصدر: مداني لخضر مرجع سبق ذكره، ص88.

[1]- جمال عمورة: دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص389.

أ– القائمة رقم:1 [1]

تخص هذه القائمة الصناعية التي تم تفكيك الرسوم الجمركية عنها فورا وتحريرها بالكامل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من 1 سبتمبر 2005.

وتتكون هذه من 2076 منتوجا والخاضعة للحقوق الجمركية 5% و 15% وتمس هذه القائمة المنتجات الصناعية الغير منتجة محليا والمواد الأولية والمواد النصف مصنعة المخصصة للصناعة الكيميائية والتعدين والنسيج ومواد البناء والسيراميك كما يبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه القائمة.

– الجدول 2– القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاصة للتفكيك الجمركي:

نوع المنتوج	المجموع	معدل 0%	معدل 5%	معدل 15%	معدل 30%
منتوجات التشغيل	2015	43	356	1616	0
منتجات التجهيز	37	31	3	3	0
منتجات استهلاكية	24	23	0	1	0
المجموع	2076	97	359	1620	0

المصدر: بهلول فيصل: التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص106.

ب– القائمة الثانية:

هذه القائمة متضمنة في الملحق الثالث من الاتفاقية وتضم المنتجات الصناعية التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بصفة تدريجية ابتداء من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاق (بعد سنتين إعفاء) أي ابتداء من 1 سبتمبر 2007 خلال خمس سنوات عاملة، وتتم عملية التفكيك للسلع هذه القائمة لوتيرة 10% خلال السنتين الأوليتين و20% خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ليكون الفاتح من سبتمبر 2012 التاريخ النهائي للتحرير الكامل لهذه المنتجات من الرسوم الجمركية.[2]

وتتكون من سلع التجهيز الزراعة والصناعة والمنتجات الصيدلانية قطعا لغيرات، المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والالكترونية دون الكهرومنزلية معدات السكك الحديدية أجهزة ومعدات التحكم والقياس، ومجموعة

[1]- مهملي الوزناجي: الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة على الواردات المؤسسات الصناعية مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 14/13 نوفمبر 2006، ص04.

[2]- بهلول فيصل: مرجع سبق ذكره: ص108.

المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم كما تشكل هذه القائمة من 1100 منتوجا صناعيا تخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5%،15% ،30% موزعة حسب **الجدول التالي:** [1]

– الجدول 03: جدول توزيع البنود التعريفة الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة رقم 2

مجموعة المنتجات	الإعفاءات	5%	15%	30%	المجموع
التشغيل	0	17	24	1	52
التجهيز	0	744	135	15	912
الاستهلاك	0	34	51	51	136
المجموع	0	805	288	67	1100

المصدر: كربوش حسينة: التفكيك الجمركي التعريفي في اطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص103.

الجدول رقم 4. مخطط التفكيك الجمركي للقائمة رقم 2:

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
التخفيضات	0	0	20	30	40	60	80	100	0
%5	%5	%5	%4	%3.5	%3	%2	%1	0	0
%15	%15	%15	%12	%10.5	%9	%6	%3	0	0
%30	%30	%30	%24	%21	%18	%12	%6	0	0

المصدر: كربوش حسينة: مرجع سبق ذكره، ص103.

[1]- عابد بوسكة: اثر الشراكة الاورومتوسطية على التكامل المغاربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010/2009 ص70.

ج– القائمة الثالثة:

و تبدأ عملية التفكيك الجمركي لهذه القائمة من المنتوجات ابتداء من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاق (لفترة سنتين) ابتداء من تاريخ واحد سبتمبر 2007 إلى غاية 1سبتمبر 2017 على مدى 10 سنوات للوصول إلى المحطة النهائية للتحرير الكامل للمنتجات الصناعية للتبادل التجاري الحر بدون قيود جمركية.[1]

وتأخذ عملية التفكيك هذه وتيرة أبطأ مقارنة بالقائمتين (1) و(2) نظرا لدخول منتجات القائمة (3) ضمن دائرة المنافسة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر حيث يكون التفكيك بمعدل 10% على مدى تسع سنوات و بمعدل 5% في السنة العشرة الأخيرة.أنظر الجدول رقم 4 أعلاه .[2]

و تتكون القائمة (3) من 1964 بندا تعريفيا (أو منتوجا) للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن انتاجها محليا في الجزائر وهي بذلك تأخذ صفة المنتوجات الحساسة بالنسبة للإنتاج الجزائري إذا اخذنا بعين الاعتبار قوه المنافسة الأوروبية.[3]

– الجدول رقم 5: جدول توزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة رقم 03:

مجموعة المنتجات	الإعفاءات	%5	%15	%30	المجموع
التشغيل	1	4	29	228	262
التجهيز	4	17	16	255	292
الاستهلاك	0	37	70	1.303	1.410
المجموع	5	58	115	1.786	1.964

المصدر: كربوش حسينة: التفكيك الجمركي التعريفي في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص103.

[1]- بهلول فيصل: مرجع سبق ذكره، ص110.
[2]- عابد بوسكة، مرجع سبق ذكره، ص77.
[3]- فيصل بهلول: مرجع سبق ذكره، ص110

جدول رقم 6 : مخطط التفكيك الجمركي للقائمة رقم 03

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
التخفيضات	%0	%0	10	20	30	40	50	60	70	80	90	95	100
%5	%5	%5	%4.5	%4	%3.5	%3	%3	%2	%1.5	%1	%0.5	%0.25	0
%15	%15	%15	%13.5	%12	%10.5	%9	%7.5	%6	%4.5	%3	%15	%0.75	0
%30	%30	%30	%27	%27	%21	%18	%15	%12	%9	%16	%3	%15	0

المصدر: كربوش حسينة، مرجع سبق ذكره، ص105.

ثانيا: المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة:

وعلى عكس المنتوجات الصناعية التي من القرار تحرير تبادلها التجاري عند انتهاء فترة الـ 12 سنه الانتقالية وفقا لما اتفق عليه الشريكين فإن اتفاقية الشراكة تنص على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات المحولة خلال الخمس سنوات الأولى (5سنوات) من بداية تنفيذ الاتفاق وبالتالي فإن هذه المنتجات على موعد التحرير أكبر من بداية السنة السادسة من تنفيذ الاتفاق وعليه فإن المنتجات الزراعية والصيد البحر هي معنية بإحدى التنازلات التالية وفق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: [1]

- الإعفاء التام للحقوق الجمركية
- التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية.
- الإعفاء للحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية والكميات المرجعية.
- الإعفاء من حقوق الجمركية بالإضافة إلى رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة.

[1]- مداني لخضر، مرجع سبق ذكره، ص90.

جدول رقم 7 رزنامة المنتجات الزراعية:

المنتوج	المرجع	عدد البنود التعريفية	تاريخ بداية التنفيذ	نسبة التخفيضات
المنتوجات الواردة المادة 14 الفقرة 2 (المنتجات الزراعية)	البروتوكول 2	75	1 سبتمبر 2005	20-50 أو 100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة المادة 14 الفقرة 1 (منتجات الصيد البحري)	البروتوكول 4	112	1 سبتمبر 2005	25 أو 100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة المادة 14 الفقرة 5 (منتجات زراعية محولة)	البروتوكول 5 الملحق 2 القائمة 1 إلغاء فوري	168	1 سبتمبر 2005	25-30-35 أو 100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة المادة 15	البروتوكول 5 الملحق 2 القائمة 2 إعفاءات مختلفة	112	1 سبتمبر 2005	لم تحدد بعد

المصدر: بهلول فيصل: مرجع سبق ذكره، ص115.

انطلاقا من الجدول أعلاه و بالإضافة إلى ما جاء في الدليل المقدم من طرف وزارة التجارة حول التفضل الجمركي المتعلق بتجارة السلع بين الجزائر والمجموعة الأوروبية يمكن ايجاز إجراءات تحرير المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات المحولة كما في النقاط التالية:[1]

أ- المنتجات الزراعية:

1- واردات الجزائر من المنتجات الزراعية من الإتحاد الأوروبي.

المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي والتي تمثل واردات الطرف الجزائري هي المعنية بالبروتوكول رقم (02) وتتكون من 75 بندا تعريفيا وهي تمثل ثلث(1/3) الواردات الجزائرية.

من الاتحاد الأوروبي وخاصة القمح مسحوق الحليب زيت المائدة السكر، اللحوم، المدخلات الزراعية (البذور)

تستفيد هذه البذور التعريفية (المنتجات) من إعفاء يتراوح من 20 % إلى 50 % من الحقوق الجمركية الأساسية لكن هذه الواردات ليست مطلقة بدون حدود، بل 63 بندا منها تخضع إلى حصص تعريفية.[1]

[1]- براق محمد، ميمون سمير: الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي العالمي، العدد 06، المدرسة العليا للتجارة،القطب الجامعي القليعة، الجزائر، 2009، ص33.

مثال: الحقوق الجمركية للحوم البقر المجمد خفض ب 20 % من الحقوق الجمركية ولكن بسقف تعريف محدد ب 11000 طن في السنة، وعند تجاوز هذا السقف يطبق عليها الرسم الأساس و(30 %).[2]

2- صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية:

يستفيد 117 بند تعريفي حسب الملحق 1 من البروتوكول رقم 1 من الاتفاق من إعفاء للحقوق الجمركية بدون تحديد كمي 26 بند أخر يخضعون.

بالإضافة إلى الإعفاء الجمركي إلى الحصص التعريفية و 15 بندا آخر إلى الكميات المرجعية.[3]

ب-منتجات الصيد البحري:

1- الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري:

هذه المنتجات وردت في البروتوكول رقم 2 من الاتفاق يتكون من 20 بندا تعريفيا يتم الإلغاء الكلي للحقوق الجمركية عليها.

2- واردات الجزائر من منتجات الصيد البحري:

هذه الواردات ذات المنشأ الأوروبي جاءت في البروتوكول رقم 4 وتتكون من 73 بندا تعريفيا حيث كانت تخضع قبل الاتفاق إلى رسوم جمركية بمعدل 5%، 13 % وبموجب اتفاق تم تخفيض الحقوق الجمركية من 25 % إلى 100 %.[4]

ج- المنتجات الزراعية المحولة:

1- واردات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة:

بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة يوجد قائمتين ضمن الملحق 2 من البروتوكول 5 كما يلي:[5]

[1]- عابد بوسكة، مرجع سبق ذكره، ص78.
[2]- براق محمد، ميمون سمير، مرجع سبق ذكره، ص34.
[3]- مداني لخضر، مرجع سبق ذكره، ص90.
[4]- بهلول فيصل، مرجع سبق ذكره، ص116.
[5]- مفتاح صالح بن سمينة دلال، اتفاق الشراكة الاوروجزائرية الدوافع، المحتوى الاهمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14- نوفمبر 2006، ص53.

– القائمة الأولى: وهي معنية بالإعفاء الفوري أي تتم فورا عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ هذه القائمة تحتوي على 168بندا تعريفيا تستفيد من التخفيضات للحقوق الجمركية من 30% إلى 100% منها 3 بنود تعريفية تخضع لنظام الحصص التعريفية وهي:

– الخميرة الحية ب 3000 طن.

– مستحضرات غذائية ب 2000 طن.

– نبيد الشعير ب 224000طن

القائمة الثانية:

تحتوي على 112 بندا تعريفيا ومن المقرر أن يتفق الطرفين من خلال مجلس الشراكة إجراءات التحرير والتي تطبق من السنة السادسة من بدأ تنفيذ الاتفاق (أي بعد 1 سبتمبر 2010).

2– صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة:

هذه المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الجزائر والتي تصدر إلى الاتحاد الأوروبي سجلت (نكرت) في البروتوكول الخاص بالواردات أي البروتوكول رقم 5 و لكنها قد وردت في الملحق رقم 1 حيث حدد الطرفين المتعاقدين ثلاث قوائم كما يلي: [1]

القائمة الأولى:

تحتوي على 229 بندا تعريفيا حيث تم الغاء تام للحقوق الجمركية.(0%)

القائمة الثانية:

تتشكل من ثلاث منتجات زراعية محولة القابلة للتصدير نحو الاتحاد الأوروبي بإعفاء تام للرسوم الجمركية ولكن باتحاد كمي وهي: العجائن الغذائية (2000طن) الكسكس (2000طن) والمستحضرات المتكونة من الحليب المخمر (1500طن)

[1]- بدرة موبحة، شيماء كحول، تقييم اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الوطني، مدكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017/2016. ص98.

– القائمة الثالثة: تتشكل من 207 وضعية تعريفية تستفيد من إعفاء الحقوق الجمركية ولكن تخضع إلى الرسم الخاص بالمكون الزراعي.

3 المخطط الجديد لرزنامة التفكيك الجمركي بعد التعديل في السنة 2012.

في إطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 جوان 2010 تقدمت الجزائر بطلب مراجعة رزمانة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية والتفضيلات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات المحولة الخاضعة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويستند هذا الطلب من الناحية القانونية إلى الإجراءات الاستعجالية في حالة وجود أي أضرار تهدد الاقتصاد الجزائري حيث تنص المادة 11 بأنه بإمكان الجزائر مراجعة رزمانة التفكيك الجمركي لعدد من المنتجات لا يتجاوز 15% من مواردات الاتحاد الأوروبي وان لا تتعدى الحقوق الجمركية المعدلة 25 % أما المادة 16 تسمح للجزائر بإعادة النظر في الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية التي قدمها الاتحاد الأوروبي في حالة تغيير سياستها الزراعية .[1]

وفي هذا السياق أكد محمد جلاب أن الجزائر استطاعت أن تجري العديد من المفاوضات على مستوى 08 دورات ما بين سنتي 2010 و 2012 بهدف تأجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2020 بعدما كان ذلك مقررا سنة 2017. [2]

المطلب الثاني:

محاور أخرى الاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

حصرت الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أغلبية محاورها على القطاع التجاري إلا انه مع مرور الوقت وتزايد الحاجات البشرية واتساع الأسواق والبحث عن الرقي الاقتصادي والتقدم التكنولوجي عن طريق المساعدات التي يتحصل عليها من خلال هذه الاتفاقية امتدت هذه الأخيرة إلى العديد من المحاور الأخرى و نذكرها فيما يلي:

أولا: التعاون في مجال التجارة البينية

زيادة عن الاهتمام الواسع بالتعاون في العديد من المجالات خاصة الاقتصادية فقد اهتم كل من الطرفين بعنصر مهم جدا نص عليه إعلان برشلونة في إقامة منطقة تبادل حر، فقد مس التعاون التجاري والتنقل الحر للسلع والمنتجات

[1]- مهملي الوزناجي، مرجع سبق ذكره، ص06.
[2]- بدرة موبحة، شيماء كحول، مرجع سبق ذكره، ص99.

بين الجزائر والمجموعة الأوروبية وهذا من خلال إقامة منطقة التبادل الحر بينهما وفي مدة أقصاها 12 سنة من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق عملا بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وكذا احترام الأحكام والقواعد المعمول بها في الاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة ومن خلال ما سبق فإن منطقة التبادل الحر ستحقق منافع اقتصادية كبيرة تتمثل أساسا في تعظيم الإنتاج وزيادة حجم التجارة بين دول المنطقة.[1]

ثانيا: الحوار السياسي والأمني:

تم تناول هذا المحور في المادتين ثلاثة وخمسة من الاتفاقية لإنشاء روابط التضامن بينهما من أجل: [2]

- تسهيل التقارب بين الأطراف وذلك من خلال تنمية التفاهم المتبادل والتشاور المنظم حول المسائل الدولية.

- يجب على كل طرف الأخذ بعين الاعتبار الوضعية ومصالح الطرف الآخر.

- العمل على دعم الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط.

- توضيح الإجراءات المشتركة.

- ضمان المصالح المشتركة.

ثانيا: التقارب الاقتصادي

يشمل التقارب الاقتصادي جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ويركز على مبادئ أهمها الحوار الاقتصادي المنظم وكذلك تبادل المعلومات والخبرات والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية.

وتعهد الأطراف لتقوية التعاون الاقتصادي لمصلحتهم المتبادلة وفي روح الشراكة التي يوحي لها الاتفاق والذي يرمي لمساندة مهمة الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة ويكمن هذا التعاون في إطار ذو أهداف محددة في تصريحات برشلونة، ويتحقق هذا التعاون عن طريق التحاور الاقتصادي المنظم بين الطرفين والذي يشمل كل مجالات الاقتصاد الكلي وتبادل المعلومات والنشاطات الإقتصادية في الاتصال والتكوين وبعث نشاطات لمساندة الشراكة والاستثمار من طرف المتعاملين خصوصا الخواص ويضاف هذا التعاون بصفه امتيازية في مجال النشاطات التي

[1]- مفتاح صالح بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص70.
[2]- عابد بوسكة، مرجع سبق ذكره، ص71.

تعاني من مضايقات وصعوبات داخلية أو نشاطات مختلفة عن عملية تحرير كل الاقتصاد وبالخصوص تحرير التبادل بين الجزائر ودول الاتحاد كما يعطي التعاون الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري ونظيره الأوروبي. [1]

وقد تم التركيز في المواد 50 53 من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي: [2]

- دفع التكامل والاندماج الاقتصاديين.
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية.
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية التعليم والتكوين.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين.
- دفع وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديد وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الغذائية والزراعية.

وقد انصب اهتمام كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي على الجانب الاقتصادي باعتبار لب هذه الشراكة وأهم عنصر فيها خاصة من طرف الجزائر التي كانت تسعى دوما إلى تنمية الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي وعليه سنحاول في هذا الصدد التطرق إلى أهم مجالات التعاون والتي تمثلت فيما يلي:[3]

- يتم من خلالها هذه الشراكة تطبيق التعاون الاقتصادي في النشاطات التي تعاني من مشاكل وصعوبات داخلية أو تلك النشاطات التي تأثرت بعمليات تحرير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وتحرير المبادلات بين الاتحاد الاوروبي والجزائر بصفة خاصة.

[1]- حليمو ساسي، فتيحة خلالدة: دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في غطار الشراكة الاوروجزائرية، مدكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016/2015، ص56.

[2]- عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص15.154.

[3]- جبار ياسين: الشراكة الاوروميتوسطية، واقع وآفاق إشارة لحالة الجزائر، دار المعرفة، ط1، الجزائر، 2013، ص106.

– كما يندرج ضمن أوليات التعاون الاقتصادي مختلف القطاعات الرامية إلى تسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري ونظيره الأوروبي خاصة في ما يتعلق بالقطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا توفير مناصب شغل وكذا تنويع الصادرات الجزائرية، هذه الأخيرة التي تعتمد وإلى حد بعيد على قطاع المحروقات كمادة أولية ووحيدة بحيث يتطلع من خلال هذا التعاون الاقتصادي تحرر الجزائر من تبعات الاقتصاد الريعي خاصة مع انهيار أسعار البترول في الآونة الأخيرة.

– العمل على تقوية وتوطيد الروابط والعلاقات بين دول المغرب العربي وهذا من أجل تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي.

– يتم تطبيق التعاون الاقتصادي في شتى المجالات لكن على أطراف هذه الاتفاقية احترام مبدأ حماية البيئة وعدم الإخلال بالتوازنات الايكولوجية.

– يخول للأطراف بموجب هذه الاتفاقية التفاهم والاتفاق على مجالات اقتصادية أخرى يرياها ضرورية وذات اهتمام مشترك وتستدعي التعاون بينهما.

– تبادل المعلومات ومختلف أعمال الإيصال.

– وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي.

– التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقويه وإعادة هيكله المصالح أو الهيئات المالية لتحسين النظم المحاسبية المراجعة المحاسبية والرقابة المالية.

– دعم إعادة هيكله قطاع النقل وتحديثه وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف التعاون في مجال الإحصاء كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

رابعا: التعاون الاجتماعي والثقافي:

ويهدف إلى ترقية الحوار الثقافي يشمل كل المجالات تشجيع تبادل الثقافات وتنمية الموارد البشرية وادماج افضل لسكان الضفة الجنوبية لأوروبا وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، حماية الإرث الثقافي.[1]

[1]- الصادق بوشناقة، ابعاد اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مجلة، العدد02، جامعة ساعد دحلب، الجزائر، 2008، ص43.

ومن جهة أخرى المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد والجزائر وقد ركزت الاتفاقية في هذا المجال على تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد وعدم التمييز بينهم وبين رعاياهم في ما يخص ظروف العمل، الأجور، الضمان الاجتماعي أنظمة التأمين، كما تمنح الجزائر لرعايا الدول الأعضاء العاملين على إقليمها ولأفراد عائلاتهم نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي في ما يخص ظروف العمال، الهجرة غير الشرعية، تحسين ظروف المعيشة، توفير مناصب شغل، تحسين قطاع الصحة والسكن، ونظام الحماية الاجتماعية وترقية تبادل المعلومات والتبادل الثقافي والإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين. [1]

خامسا:

- يركز التعاون المالي على مجموعة من المجالات تتضمن بوجه خاص ما يلي:

- دعم الإصلاحات التي تهدف إلى تحديد الاقتصاد الجزائري.

- دعم البنية التحتية.

- تشجيع الاستثمار الخاص والأنشطة المولدة لفرص العمل.

- العمل على تدعيم القطاع الصناعي وإعادة هيكلته لمساعدة الجزائر في الدخول التدريجي إلى منطقة التبادل الحر.

سادسا: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية:

ويكون ذلك عن طريق: [2]

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون .

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص خاصة ما يتعلق بالتأشيرات.

- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.

[1]- صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2]- محمد بوهزة، عمر بن سديرة: واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 13-14- نوفمبر 2006، ص4.

– التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

– مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن الأنشطة الإجرامية.

– التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

سابعا: الإجراءات المؤسساتية:

وهو البند الأخير من الاتفاقية ويتضمن إجراءات مؤسساتية إضافة إلى 7 ملاحق و5 بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية حيث تم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات أو ميكانيزمات تنفيذ هذه الاتفاقية هما:[1]

– مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين والذي له سلطة أخذ القرارات في ما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين.

ثامنا: تجارة الخدمات:

يتعلق هذا المبدأ بحقوق التأسيس أو إنشاء وتقديم خدمات حيث اتفق الطرفين على توسيع مجال تطبيق الإتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر وتحرير الخدمات المالية، البنكية المواصلات، اتصالات...

ومن خلال اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نجد أن الطرفين وجها اهتمامهما للتجارة الخدماتية بشكل كبير وذلك من خلال الباب الثالث من هذه الاتفاق والذي احتوى على أن الاتحاد الأوروبي وكل الدول الأعضاء فيه ملزمون بمنح الجزائر نفس المعاملة التي هي موجودة على الاتفاق انطلاقا من نص الفقرة 01 من المادة الثانية من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات المسمات (AGCS)وهي إحدى الاتفاقيات التجارية التي ترعاها المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(GATT) الاتفاقية العامة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.(TRIPS). [2]

[1]- جمال عمورة، مرجع سبق ذكره ص390.
[2]- منير نوري، مرجع سبق دكره، ص880.

أما فيما يخص التنقل فإنه يرخص لكل طرف إنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الآخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته أو الفروع التابعة لشركات البلدان الأخرى إذا كانت هذه الأخيرة أكثر رعاية.

كما يجب أن تمنح الجزائر هي الأخرى لدول الاتحاد الأوروبي نفس المعاملة التي تمنحها لشركاتها وفروعها في الدول الأخرى خاصة في حالة ما إذا تعلق الأمر بخدمات عابرة للحدود، أو الحضور التجاري بإنشاء شركة أو فرع لها في الجزائر. [1]

تاسعا: التعاون في مجال المدفوعات ورؤوس الأموال والتنافس.

نصت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في الباب الرابع منها أن يلتزم الطرفين في ما يتعلق بمجال المدفوعات بترخيص كل المدفوعات التجارية المتعلقة بصفة جارية وذلك بعملة قابلة للتحويل.

أما في ما يتعلق برؤوس الأموال فإنه حسب ما نص عليه اتفاق الشراكة كما يلي: [2]

– يتضمن كل من الاتحاد والجزائر منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ حرية تداول رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر بالجزائر طبقا للتشريعات السارية المفعول كما تتشاور الأطراف وتتعاون للقيام بضبط الشروط الضرورية من أجل تسهيل تداول رؤوس الأموال بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تدريجيا ووصولا إلى التحرر الكلي.

– أن تقوم الأطراف بالتعاون الإداري بهدف إنشاء تشريعات خاصة بمجال التنافس وتبادل المعلومات في الحدود المسموحة في السر المهني والسر العملي حسب الطرق المثبتة في الاتفاق.

– تلغى المبادلات بين الجزائر ودول الاتحاد في حالة اتفاق بين المؤسسات بهدف منع أو تحريف التنافس وكذلك في حالة الاستغلال المفرط لموقف مسيطر من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات على كامل الإقليم أو جزء مهم من الإقليم سواء كان في الجزائر أو دول الاتحاد.

– تطبيق دول الاتحاد والجزائر ودون ضرر العهود المأخوذة من المنظمة العالمية للتجارة.

[1]- شواشي فطيمة، دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنميةمدكرة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018/2017، ص81.

[2]- منير نوري أثر الشراكة الاورو جزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17.18 افريل 2006، ص869،870.

– فيما يخص المؤسسات العمومية والمؤسسات التي منحت لها حقوق خاصة أو مانعة فلجنة الجمعية وابتداء من السنة الخامسة للسير الفعلي للاتفاق لن تأخذ أي إجراءات تؤدي إلى اضطراب التبادل بين الاتحاد والجزائر في إطار معاكس لفائدة الأطراف وهذه التنظيمات ليست حاجز للتنفيذ الفعلي للأعمال الخاصة المحددة لهذه المؤسسات.

– تضمن للأطراف حماية مطابقة وحقيقية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا لأعلى المعايير الدولية بما في ذلك الفترات الحقيقية لتقدير مثل هذه الحقوق.

المبحث الثاني: تحليل التجارة البينية الأورو الجزائرية خلال الفترة 2005 /2017.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة صادرات وواردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي والعالم إضافة إلى مجموعة العوائق التي تواجه قيام منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية.

المطلب الأول: الصادرات الجزائرية:

تعتمد الجزائر في اقتصادها على نسبه كبيرة من الصادرات والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين في قطاع المحروقات وخارج هذا القطاع وهي أكثر ما يصرف إلى الأسواق الأجنبية، وعلى خلاف ذلك فصادراتها تحصر كذلك في السلع نصف مصنعة، سلع التجهيز الصناعي، منتوجات خام ومواد غذائية، وفي الجدول التالي دراسة كاملة لصادرات الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 8 الصادرات الجزائرية خلال فترة 2017/2005.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي	25.59	28.75	26.83	41.24	23.18	28.00	37.30	39.79	41.27	40.33	22.97	16.73	18.57
الصادرات نحو العالم	20.40	25.86	33.33	38.05	22.00	29.04	36.18	32.06	23.69	22.50	11.69	12.14	7.21
إجمالي الصادرات	46.99	54.61	60.16	79.29	57.05	73.48	73.48	71.86	64.97	62.88	34.66	28.88	25.78
نسبة الصادرات الأوروبية%	55.63	52.64	44.60	54.01	51.30	49.09	50.76	55.37	63.52	64.20	66.27	57.95	72.20

المصدر: براق محمد ميموني سمير، الصناعة العمومية الجزائرية وتصديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص55.

المصدر: براق محمد ميموني: الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية مجلة الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي ،المدرسة العليا للتجارة، جامعة بسكرة، الجزائر 2006، ص 55.

من خلال دراسة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي ونحو العالم الخارجي يظهر لنا مدى اعتماد الجزائر على الاتحاد الأوروبي كسوق مميز لتصريف صادراتها فقد استحوذ في المتوسط على 52,80% من الصادرات الاجمالية للجزائر خلال فترة 2005 /2017 وهذا ما يظهر في الجدول رقم 8 كما يوضح كذلك هيمنة الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية حيث أنه الزبون الأول لها قد وصلت نسبه الصادرات الجزائرية نحو المجموعة الاوروبية إلى إجمالي صادرات قدره 72,20% سنة 2017 بعد أن كانت 55,63% سنة 2005 ونسبه 44,60 سنة 2007. [1]

وكما نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن صادرات المحروقات في تزايد منذ 2005 حتى 2008 ثم شاهدت تراجع في سنة 2009 نتيجة الأزمة العالمية ثم ترجع إلى حالة الانتعاش التي كانت فيها من 2010 وحتى 2011 ثم شاهدت تراجع إلى غاية 2017. [2]

جدول رقم 09: الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2005/ 2017.

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات
2005	1099	43937	45036
2006	1158	53456	54613
2007	1332	58831	60163
2008	1937	77361	79298
2009	1066	44128	45194
2010	1526	55527	57053
2011	2062	71427	71489
2012	2062	69804	71866
2013	2165	63752	65917

[1]- أحمد بن عمارة محمد البشير، دياب مخلوف مصطفاوي، مكانة الغاز الطبيعي ودوره في تفعيل مسيرة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخظر الوادي، الجزائر، 2018/2017، ص70

[2]- براق محمد ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص55.

2014	2582	60304	62886
2015	1969	32699	34668
2016	1781	27102	28883
2017	1726	26985	27651

المصدر: براق محمد ميموني سمير ،مرجع سبق ذكره، ص 57.

تعرف صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على أنها جد ضعيفة وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر الكامل على قطاع المحروقات حيث سجلت قيمة 1099 مليار دولار سنة 2005 ثم تطورت هذه القيمة إلى أن وصلت 2582 مليار دولار أمريكي سنة 2014 أي ما يعادل 4,59% من إجمالي الصادرات ووصلت سنة 2017 إلى 6,16% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1,78 مليار دولار أمريكي مع تسجيل انخفاض بنسبة 9.55 % مقارنة مع 2016 بينما إجمالي الصادرات من قطاع المحروقات طوال الفترة من 2005 إلى 2017 تراوحت نسبتها بين 97,8% و 93,84% من الإجمالي العام للصادرات وتراجعت من 2582 مليار دولار إلى 1969 مليار دولار خلال سنة 2015 من نفس الفترة أي بانخفاض حوالي 6,9 مليار دولار بنسبة 25.57 %.[1]

المطلب الثاني: الواردات حسب الفئات السلعية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة:

بدخول اتفاقية الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ فإنه من المتوقع أن ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وللتأكد من ذلك نلقي نظرة تحليلية بحيث أنه تبين من خلال الدراسات المطروحة أنه بعد دخول منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ سيرتفع معدل الواردات بشكل كبير جدا على ما كان عليه في السنوات المواضيع حسب الجدول التالي:

[1]- سارة محمد شيكوش، تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي وآثارها الاقتصادية (2017/2005) مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، (2018/2017) ص55.

جدول رقم 10: تطورات الواردات مع الاتحاد الأوروبي من 2005 إلى 2017. **الوحدة مليون دلار**

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الواردات	21436	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	49732	51702	46727	46851	4703
قيمة الواردات مع الاتحاد الأوروبي	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582	28692	16739	17922	17520	17232
نسبة الواردات مع الاتحاد الأوروبي	54.66	52.21	53.15	52.86	81.15	52.10	52.27	52.10	57.70	49.29	47.46	45.32	44.22

المصدر: المديرية العامة للجمارك إحصائيات سنة 2017 www .douane.gov.dz

اطلع عليه يوم 2021/03/20.

ومن خلال دراستنا للجدول السابق نستنتج ما يلي:

بلغ معدل نمو إجمالي الواردات سنه 2005 حوالي 21436 مليون دولار واستمر في الارتفاع إلى غاية 2007 حيث بلغت 39479 مليون دولار أي بزيادة تقدر بي 11848 مليون دولار مقارنة بعام 2006.

– وعرفت الواردات في الجزائر سنة 2019 تراجعا طفيفا والذي يرجع إلى مجموعة الإجراءات التي قامت بها السلطات للحد من فاتورة الواردات والتي من أهمها:[1]

– الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة.

– تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محليا.

– ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي.

[1]- محمد لحسن علاوي كريم بدروشة، تفعيل الشراكة الاورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي على الموقع https//revieus.univ.ourgla.dz 19/02/2019

- بالإضافة إلى زيادة الضريبية على بعض الواردات.

_ أما في سنة 2010 فعاودت الارتفاع تدريجيا إلى غاية وصولها قيمه 40473 مليون دولار لتكون أكبر قيمة سجلتها الواردات إلى سنة 2013 لتبلغ 28692 مليون دولار.

- بينما في عام 2014 فبلغت قيمه الواردات 25485 مليون دولار واستمر في الانخفاض ليصل إلى 22180 مليون دولار سنة 2016 وهذا الانخفاض مرده الرئيسي إلى إغلاق الموانئ ومنع الاستيراد من طرف الدول خلال الأشهر الأولى من سنة 2017.

وفي خضم كل ذلك احتلت الواردات من الاتحاد الأوروبي الدرجة الأولى بما يقارب 56,14% سنة 2005 وبدأت في الارتفاع إلى غاية عام 2013 بلغت 52،37% ومنذ ذلك الحين وهي في حاله انخفاض إلى أن بلغت 38,35 % سنة 2017.

_ وقد ذكر في تقرير أعدته الوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية بان سريان الشراكة لم يحدث تغيرات بالنسبة للاتحاد الأوروبي باعتباره موردا مميزا للجزائر فالواقع في الواقع قد ارتفعت الواردات في القيمة والحجم ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا بنسبة متوسطة يتراوح بين 56 % 15% قبل وبعد سريان اتفاقية الشراكة منذ 2005.

جدول رقم 11: الواردات الخاضعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية من 2005 إلى 2017.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
منتجات صناعية	676	2238	3519	10863	10495	9872	8448	10560	10750	10900	10960	10991	10995
منتجات زراعية	199	530	760	830	953	950	820	870	850	700	790	880	890
منتجات صيد بحري	22	68	89	93	90	170	108	80	78	75	60	72	79
زراعية محولة	980	1046	1251	1828	1891	1869	2130	2667	2496	2576	3080	3073	5670

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكترونيhttp://www.internet world stats.com.

تاريخ الاطلاع 20 / 05/ 2021 على الساعة 16:04.

واردات الجزائر الخاضعة لاتفاقية الشراكة:

وهنا نتطرق إلى واردات الجزائر حسب قوائم السلع التي تخضع للرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي و تتمثل في التالي ذكره: [1]

1- الواردات من المنتجات الصناعية:

من خلال الجدول رقم 11 نستطيع التحدث عن تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي للتفكيك الجمركي في إطار اتفاق الشراكة حيث نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات وانتقلت من 676 مليون دولار سنة 2005 إلى 10863 مليون دولار سنه 2008 بنسبة نحو 128,76% وهذا الارتفاع من قيمة الواردات راجع إلى تخفيض الرسوم الجمركية كما يفسر الارتفاع السريع لقيمة هذه الواردات ابتداءا من سنة 2007 إلى غاية 2008 إلى بداية تنفيذ التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية كما نجد أن قيمة الواردات لسنتي 2010/2009 تتراجع تراجعا طفيف حيث سجلت قيمة 10495و 9872 مليون دولار على التوالي مقارنة ب 10863 مليون دولار سنة 2008 ، وهذا التراجع يستدعي وقفة تحليلية أكثر تركيزا لما قد يفسر بتحول الواردات من الإتحاد الأوروبي إلى شركاء آخرين من خارج هذه المجموعة.[2]

2- الواردات من المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري:

ونقدمها وفق جزئين كما يلي: [3]

- سجلت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية ارتفاعا من 199 مليون دولار سنة 2005 إلى 530 مليون دولار سنة 2006 . بمعدل نمو 62,47% كما سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2008 بي 953 مليون دولار بمعدل نمو99, 44 % مقارنة ب 2007 و 478,9% مقارنة ب 2005 لتبدا في التراجع الطفيف كما هو جدير بالذكر أن الواردات من هذه القائمة تشكل حوالي 14% من إجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي الخاضعة لاتفاق الشراكة.

[1]- ابراهيم بوجلخة، مرجع سبق دكره، ص246.
[2]- بروك داودي، تاثير التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2008/2007 ص130.
[3]- ابراهيم بوجلخة، مرجع سبق دكره، ص246.

– أما بالنسبة لمنتجات الصيد البحري فقط سجلت ارتفاعا منتقلة بذلك من 0,46 مليون دولار سنة 2005 إلى 1,9 مليون دولار سنة 2006 ثم إلى3,68 مليون دولار لسنة 2007 كقصى قيمة لها بمعدل نمو 75,68% و 93,41% لسنة 2006 و 2007 على التوالي.

– كما تجدر الإشارة إلى أن واردات الجزائر من منتجات الصيد البحري لا تتعدى نسبتها 0,08% من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي الخاضعة للاتفاق.

– سجلت المنتجات الزراعية المحولة ارتفاعا في وارداتها من 22 مليون دولار سنه 2005 الى 67 مليون دولار سنه 2006 كما سجلت أقصى قيمه لها سنه 2010 ب 135 مليون دولار بمعدل نمو 613,6% مقارنة ب 2005.كما أن نسبة واردات المنتجات الزراعية والصيد البحري من إجمال الواردات الخاضعة لاتفاق الشراكة سجلت تراجع خلال كامل الفترة من 2005 إلى 2010.

المطلب الثالث: المعوقات والعراقيل التي تواجه منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية.

قامت الجزائر بالعديد من التغيرات في سياساتها الاقتصادية والسياسية حيث عبرت العديد من الشركات الأجنبية عن رغبتها في القيام بمشاريع في الجزائر ولكن بالرغم من كل ذلك ظهرت العديد من العوائق التي وقفت في وجه النتائج المرجوة من هذه الشراكة والتي تمثلت في ما يلي:

أولا: العوائق الخاصة بالوضعية الأمنية والاجتماعية:

ونتطرق إليها في العنصرين التاليين:[1]

1- الأوضاع الأمنية:

إن النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة مرهون بمدي استقرار الوضعية الامنية و السياسية لأن الشركات الأجنبية تقوم بدراسات معمقة حول الوضعية التي تسود البلد المستقل قبل القيام بأي اجراءات ومن خلال ما مرت به الجزائر من ازمات في اكتوبر 1988 و العديد منها بعد هذا التاريخ في العشرية السوداء و التي أدت إلى تفاقم المشكل وزيادة خطورته مما أدى إلى تشويه صورة الدولة الجزائرية على المستوى الافريقي العربي وحتى العالمي، رغم كل

[1]- عبد الوهاب رميديعلي سماي، الاثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13.14 نوفمبر2006، ص13.

المحاولات التي قامت بها السلطات الجزائرية مثل اقرار مسعى الوئام المدني الذي تلاه مسعى المصالحة الوطنية وكذا المجهودات التي قام بها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لاظهار الصورة الحسنة والدقيقة للجزائر في المحافل الدولية إلا أن وسائل الاعلام الأجنبية تقدم أخبار مبالغ فيها تشوه صورة الجزائر وخير دليل على ذلك ما حدث مؤخرا مع قناة france 24.

2- الأوضاع الإجتماعية:

من بين أهم المعايير التي تجدب الشركات المتعددت الجنسيات إلى البلد المستظيف للإستثمار المستوى المعيشي والقدرة الشرائية ومعدل التضخم وغيرها لهذا الأخير، وبما أن الجزائر تحتل مستويات متدنية اجتماعيا مما مكان من شأنه عرقلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتراجع مناخ الاستثمار فيها رغم المجهودات التي تقوم بها الدولة لفتح امتيازات عديدة إلا أنه بقي حاجز امام المستثمر المحلي قبل الأجنبي.

- ثانيا: العوائق الخاصة بالوضعية الإقتصادية:

وتمثلت فيما يلي ذكره:[1].

1- النقائص المسجلة على المستوى البنكي والمالي:

إن المنظومة البنكية الجزائرية تعاني من تأخر كبير في المستوى التكنولوجي في هياكلها ، حيث أن بعض بنوكها تعاني من حالة جمود وعدم فعالية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن البنك الجزائري لازالت مهامه مقتصرة فقط على منح القروض .

إن النظام البنكي والمصرفي في الجزائر يشكل أحد اكبر العقبات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي حيث انه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية كما أن البنوك تعاني حاليا من عدم الوفاء بكل الالتزامات في مجال وظيفة القرض الخاصة بالتجارة الخارجية ومن جانب آخر فالقطاع المالي يواجه نقائص مع غيابه في البورصة العالمية .

2- ضعف الإعلام الاقتصادي:

[1]- عبد الوهاب رميدي علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص11.

أن الإعلام الاقتصادي لم يثبت فعاليته في ارض الواقع وذلك لكون الجزائر لم تهيئ ولم تتخذ التدابير اللازمة للتعريف بوضعيتها الاقتصادية ومن ثم لم تتوصل إلى إعلام المتعاميلين الأجانب فيما يتعلق بهذا الأمر.

3- البيروقراطية:

إن البيروقراطية السائدة وكذا سوء تسيير الإدارة والتحفيز على الفساد الإداري والتحيز، كلها عوائق تنقص من نية المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار إقامة مضاريع على أرض الجزائر وهي كذلك صعوبة الانتقال إلى اقتصاد السوق واعتماد آليات السوق في تسيير الاقتصاد ، ضعف الادخار الحكومي والأسري، صعوبة لجوء السلطات العمومية إلى السوق الدولية للاستدانة وهذا بالنظر للحجم الذي وصلت إليه المديونية، ضعف الجهد الضريبي الكلي نتيجة توسع القطاع الموازي الذي تفتقر السلطات العمومية إلى معلومات عنه.[1]

4- نقص الانفتاح الاقتصادي:

الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة، وكذلك الخوض في التنمية الشاملة ببرمجة المخططات الخماسية (2014/2009) وتحديث البنى التحتية مع التخلص من المديونية الخارجية والعمل على تنويع وتحرير الاقتصاد، كل هذا يبقى ناقص في نظر الإتحاد الأوروبي، ورغم انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر سنة 2009 الذي لم يحقق أي نتيجة نظرا لغياب ديناميكية إتحاد المغرب العربي، بسبب خلافات الجزائر مع المملكة المغربية.[2]

5- عدم تكافؤ العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر:

يعود عدم التكافؤ بين الطرفين إلى:[3]

- طبيعة المبادلات التجارية، كون الجزائر دولة ريفية تعتمد عائدات المحروقات بينما الإتحاد الأوروبي قوة إقتصادية وتجارية تصدر منتوجات متطورة الجودة، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري وزاد تفاقما بسبب انخفاض سعر البترول بعد 2014.

[1]- محمد بن عزوزة، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2002/2001، ص176.172.

[2]- بخدة عبد القادر، الشراكة الجزائرية الاوروبية، ملة حقوق الانسان، والحريات العامة، العدد2017/04، ص19.

[3]- يوسف علي عبد الاسدي، هيثم عبد الحميد روضان، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستحابية للاقتصاد العراقي، العدد 37، المجلد10، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص39.40.

– التباطئ في التفكيك الجمركي وتجميد الإمتيازات الممنوحة للإتحاد الأوروبي (كما حدث سنة2010 / 2012 حتى تم التوصل إلى إعادة جدولة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020) الهدف منه حماية المنتوج المحلي كما أن الجزائر اعتمدت على شركاء جدد من آسيا.

– الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 2009.

– قانون المالية الجزائري لسنة 2014 الذي فرض قيودا على حركة بعض المنتجات مع تغيير نظام الاستثمار الأجنبي لصالح الخدمات الوطنية.

– قانون المالية الجزائري لسنة 2016 الذي جاء بقيود كمية وفرض تخفيضا في عدد رخص الاستيراد الممنوحة كتدابير اقتصادية وأمنية لعرقلة وعقلنة المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

– أما قانون المالية لسنه 2017 فقط زادت من توسيع قائمة السلع المحظورة من الدخول إلى السوق الجزائرية لحماية الشركات المحلية من المنتوج الخارجي.

– كما أشار مجلس SENAT في تقريره إلى سوء مناخ الأعمال في الجزائر الصادر عن البنك العالمي وقد عبر الاتحاد الأوروبي عن غموض الوجه المستقبلية لاقتصاد الجزائر مما يبعث على عدم الثقة خصوصا ما أكدته وسائل الإعلام حول انتشار الفساد, وتهريب رؤوس الأموال, هجره الأدمغة، التهرب الضريبي، عجز قدرة الإدارة على التسيير، بالإضافة إلى عدم مطابقة السلع الجزائرية للمعايير الأوروبية مما صعب عليها إمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

6– ريع المحروقات عقبة مانعة لانفتاح الاقتصاد الجزائري:

كل الإحصائيات الصادرة عن الجهات الاقتصادية والتجارة المختصة إشارة أن أكثر من 96 % صادرات الجزائر من البترول مصادر تمويل الخزينة الجزائرية والنفقات العمومية هي عائدات المحروقات اغلبها مستغلة من طرف سوناطراك للبحث والتنقيب عن البترول لرصد الاحتياطي كما لم تولي الجزائر نفس الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري (الصحة, التعليم, التكوين ,اليد العاملة) مع ارتفاع معدل البطالة سنة 2016 2017 وأيضا الاعتماد على الريع

[1]- محمد بن عزورة، مرجع سبق ذكره، ص178.

البترولي إعاقة التطور الصناعي في الجزائر كل هذا أدى إلى عدم التقدم في اتفاق الشراكة الاورو جزائرية مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري. [1]

– ثالثا: العوائق الخاصة بالوضعية السياسية:

رغم أن موجة الربيع العربي لم تمس استقرار المجتمع الجزائري ، نظر لسياسة الإصلاحات الاقتصادية ، ورفع حالة الطوارئ التي تم تطبيقها منذ سنة 1992

ورغم كل ما قيل سابقا عن التعاون والإصلاحات فإن لجنة الاتحاد الأوروبي أعلنت في تقريرها عن عدم التطور في تطبيق الإصلاحات في الجوانب التالية:

– عدم إصدار مراسيم ستة قوانين عضوية تبنتها الجزائر منذ 2012 بناء على تصريح اللجنة الأوروبية في مارس 2014 مما أدى إلى تأخر في الإصلاح المؤسسات والعدالة.

– التأخر في تعديل الدستور إلى غاية 7 فيفري 2017 رغم أن التصريح بالتعديل كان سنة 2012.([2])

2– الاستقرار النسبي:

وهو يعتمد على عديد المؤشرات هي: [3]

– الإبقاء على استمرار رئاسة الدولة الجزائرية في مشهد سياسي سادته الاحتجاجات تنادي بعدم تمديد العهدات الرئاسية لانتخاب رئيس غير قادر صحيا على تدبير شؤون الحكم.

على هذا الأساس فقد أبدت اللجنة الأوروبية من تطور الديمقراطية في الجزائر لأنه من غير المعقول أن 40% من المقروض المخصصة لبرنامج (pin) للفترة 2014 / 2017 قد استهلكت في الإصلاح المؤسساتي مما أثر سلبا على الاستفادة من البرنامج الخاص بدعم وتطوير الديمقراطية.

[1]- حدادي جيلالي، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط (بعد 11 سبتمبر 2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016/2015، ص91.

[2]- بخدة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3]- حدادي جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص87.

– استمرار السلطات الجزائرية في مجالات السلم الاجتماعي معتمدة على عائدات المحروقات لدعم المواد الغذائية الأكثر استهلاكا (السكر الحليب الزيت) التي استمر العمل بها بعد أحداث الربيع العربي 2011.

– الاختلال السياسي (عدم ثبات الحكومات) رافقه انخفاض في مداخل البترول ابتداء من 2014 بالإضافة إلى النمو الديمغرافي في انتشار الفساد والرشوة كلها عوامل تزعزع الاستقرار الاجتماعي مثل ما حدث في العشرية السوداء.

3- الانتخابات التشريعية: (04 ماي 2017)

تم تسجيل السلبيات التالية:[1]

– نتائج التشريعات تبين وعدم التكافؤ السياسي بين الأحزاب المتنافسة لإجراء الانتخابات بحيث صرحت لجنة الخبراء لمراقبة الانتخابات في الجزائر المبعوثة من طرف الاتحاد الأوروبي ببعض التحفظات حول مجريات الانتخابات في الجزائر هي:

– مراقبة محدودة من طرف اللجنة الحرة لمراقبة الانتخابات.

– قلة ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين الأحرار في الرقابة.

[1]- بخدة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص19.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التفكيك الجمركي هو خطوة كبيرة يمكن للجزائر أن تخطوها بالرغم من كل ما يمكن أن تواجهه من مشاكل لأسباب هيكلية والتي يعاني منها الاقتصاد الجزائري لذلك يجب القيام بإصلاحات شاملة قبل القيام بهذه الإجراءات كما أن اعتمادها على الواردات في جميع القطاعات تقريبا من الاتحاد الأوروبي بنسبة كبيرة ومن باقي دول العالم بنسب متفاوتة والصادرات التي تتركز على قطاع المحروقات ورغم كل الإصلاحات والإجراءات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أنها ما زالت ضعيفة مقارنة بالصادرات من قطاع المحروقات.

كما أن الدولة الجزائرية يجب أن تتأقلم وتتخطى العوائق التي تواجه منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية ومن أهمها عدم كفاءة الاقتصاد المحلي لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة القطاع الصناعي نظرا لعدم قدرة الصناعة المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية.

خاتمة:

يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات الشراكة التي تقوم بها مع العديد من الدول إلى إطالة يده والوصول إلى العالمية وضمان المكانة التسويقية التي احتلتها ومن بين هذه الأسواق السوق الجزائرية ولكن عقبة الحواجز التي تواجه السلع والمنتجات الأوروبية تؤثر تأثيرا كبيرا على عائدات هذه الأخيرة والتي تسعى إلى إلغائها أو حتى التقليل منها ومن بين الحلول التي وجدتها منطقة التجارة الحرة والتي تعتمد على التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية حتى تصل إلى الإلغاء الكامل 100% كما أن للجزائر أيضا أهداف فهي تعاني من العديد من المشاكل التي يجب أن تتخطاها من أجل دخول الأسواق العالمية والتي تتمثل أساسا في ضعف البنية التحتية الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الجزائر ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، انهيار أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة في الأسواق المالية، المناخ الاستثماري الذي لا يحفز المستثمرين الأجانب وغيرها من المشاكل، إلا أنه بالمقابل فإن ما سيترتب عن أقامة منطقة تجارة حرة اورو جزائرية على المؤسسات الاقتصادية من نتائج ستكون كذلك وخيمة مثل عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية التي تتميز بجودة عالية وكذلك الثقة التي اكتسبتها لدى المستهلك الجزائري فحتى لو أن السلعة الجزائرية تضاهي الأوروبية في الجودة سيتم اختيار الأوروبية، بسبب عامل الثقة كما أنه يجب على الجزائر النهوض بالمؤسسات الاقتصادية المحلية حتى تجد منتجات ذات جودة وذات معايير عالمية لكي توازي صادرات الجزائر وارداتها لأنه حسب ما قمنا به من تحليل وجدنا أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات هي بنسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز 10 %.

ومن خلال ذلك نجد أن الجزائر لم تحقق النتائج التي كانت تتوقع الحصول عليها كاملة وخير دليل على ذلك الأوضاع التي تصل إليها الجزائر عند انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بالدرجة الأولى وكذلك نسبة الصادرات مقارنة مع الواردات خلال سنوات الدراسة وتدني جميع المؤشرات التي تدل على حالة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

1- اختبار صحة الفرضيات:

من خلال بحث هذا وحتى يتم الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وضعت بعض الفرضيات وتتمثل في ما يلي:

- الفرضية الأولى والتي تنص على أن وصول منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية إلى درجة 100% في التفكيك الجمركي ستحصل الجزائر على العديد من الامتيازات وتحقق الكثير من الأهداف التي كانت تسعى اليها من خلال اتفاقيه الشراكة ولكن السلبيات التي ستحصل عليها والأضرار التي ستواجهها أكثر بكثير من الايجابيات لأنها لن تستطيع الجزائر كبلد في طريق النمو مجابهة قوة اقتصادية عالمية عظمى مثل الاتحاد الأوروبي وبالتالي فإنه من خلال هذه الدراسة نجد أن الفرضية الأولى صحيحة.

- بما أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد أساسا على البترول في عائداته وأن القطاع الصناعي فيه هش وصادرات الجزائر عبارة عن مواد أولية خام ومواد غذائية والباقي كله صادرات بترولية ومن هنا نجد أن الفرضية الثانية صحيحة وأن حركة السلع والخدمات في منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية تتجه من الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

- بالفعل أن للتفكيك الجمركي تأثير كبير على الجزائر على عكس دول الإتحاد الأوروبي الذي لن يتأثر إلا بشكل قليل جدا لا يمكن حتى أن يتم حسابه لأن الجزائر تكسب من الحواجز الجمركية عائدات معتبرة تستطيع من خلالها تغطية العديد من التكاليف المترتبة عليها وبالتالي عند فتح الحدود في وجه السلع الأوروبية ستخسر الجزائر هذه العائدات مما يكلفها خسائر كبيرة يجب أن تبحث عن مصادر أخرى لتعويضها بينما المجموعة الأوروبية لا تستورد من الجزائر إلا بعض المواد والتي لا تعود عليها في إطار الاتفاقية لن تتأثر إلا قليلا جدا.

2- توصيات البحث:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا نقترح التوصيات التالية:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري لأجل الاستفادة بشكل صحيح من المزايا المالية و الاقتصادية وبرامج الدعم التي تقدمها المجموعة الأوروبية وخاصة إعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية لكي تستطيع منافسة المؤسسات الأوروبية عند فتح الأسواق وعدم إفلاسها.

– زرع الثقة لدى المستهلك المحلي في المنتجات الجزائرية من خلال تحسين جودتها والوصول إلى جودة عالمية تستطيع منافسة المنتجات التي تخضع للمعايير العالمية لكي لا تبقى المنتجات المحلية مكدسة في الأسواق على عكس المنتجات الأجنبية.

– العمل على تعديل القوانين التي تحمي المستثمر الأجنبي وتوفير كافة المتطلبات والشروط التي يجب توفرها من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين ترتيب الجزائر في doing busness وأهم هذه المتطلبات توفير بنية تحتية لازمة وتقليص الفجوة التكنلوجية الموجودة.

– الاستثمار في العامل البشري الذي يعتبر ركيزة المجتمع من خلال تكوين كفاءات قادرة على استيعاب التكنلوجيات الحديثة التي يتم امتصاصها من الكفاءات الأجنبية وحتى الوصول إلى درجة الابتكار لأن هذه الأخيرة تخلق قيمة مضافة كبيرة تحقق أرباحا طائلة وبالتالي الذخول في شبكات القيمة العالمية.

– الحفاظ على وضع سياسي واجتماعي آمن داخل الجزائر من أجل كسب مستثمرين أجانب لأن الأمن عامل مهم لجدبهم.

– تحسين الخدمات البنكية والمصرفية وتطويرها وإدخالها في الأسواق المالية العالمية لأن اقتصارها على منح قروض فقط عامل مضر بالاقتصاد الجزائري ويجب ترقية الخدمات المقدمة من طرفه وتسهيل المعاملات فيها.

– تسهيل المعاملات التجارية والإدارية والتي تمثل حاليا عقبة كبيرة في وجه المستثمرين الأجانب والمحليين بسبب صعوبتها في الوقت الحالي وتقليص الوقت اللازم لإتمام الإجراءات القانونية.

– الاستثمار في قطاع المحروقات من أجل تكريره في الجزائر وعدم تصديره إلى الخارج بشكله الخام والاستفادة منه بشكل أكبر.

القيمة المضافة:

تتمثل القيمة المضافة لموضوع بحثي " منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2017/2005) " قمت بتقييم وتحليل هذه العلاقة التي تعتبر من بين اتفاقيات الشراكة المهمة جدا للطرفين من خلال التفصيل في جوانب الاتفاق نجد أنه مجرد أداة وليست غاية في حد ذاتها فهو أذات لتحقيق أهداف مسطرة سواء كانت معلنة أو غير معلنة والوصول إلى الغايات المرجوة.

قائمة المراجع:

كتب:

1- جبار ياسين ، الشراكة الأورومتوسطية واقع وآفاق (اشارة لحالة الجزائر)، دار المعرفة، طبعة 01, 2013.

2- جراهام دونكلي: التجارة الحرة الأسطورة والواقع والبدائل، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى ، 2009.

- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية الإسكندرية ،2006.

- فاطمة الزهراء رقايقية ، الشراكة الأورومتوسطية ، رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن الطبعة الأولى 2014.

5- محمد يونس محمد : علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2009.

6- ابراهيم بوجلخة ،دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية رساله ماجستير كليه العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 2013.

7- احمد بن عمارة، محمد البشير دياب مخلوف مصطفاوي,مكانة الغاز الطبيعي ودوره في تفعيل مسيرة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر 2017 2018 .

8- بدره موبحة ،شيماء كحول تقييم اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى ،جيجل الجزائر 2016 2017.

9- بروك داودي، تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2007 .2008.

10- بهلول فيصل : التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2008 2009.

11- جمال عمورة دراسة تحليلية وتقيمية لإتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر.

12- حدادي جيلالي : الأمن الجزائري في اطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد (11 سبتمبر 2011) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر 2015 2016.

13- حليمة ساسي، فتيحة خلالدة، دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في إطار الشراكة الأوروجزائرية، دذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2015, 2016.

14- رماش هاجر: اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2, 2012, 2013) .

15- سارة محمد شيكوش، تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، وآثارها الإقتصادية (2005/ 2017) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم تجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2017, 2017.

16- شواشي فطيمة ، دور الشراكة الأوروجزائريةفي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية ، مدكرة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراة قانون العلاقات الإقتصادية الدولية، الجزائر 2017 2018.

17- عابد بوسكة أثر الشراكة الأورو متوسطية على التكامل المغاربي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي 2009.2010.

18- كربوش حسينة: اتفكيك الجمركي التعريف في اطار اتفاق الشراكه مع الاتحاد الأوروبي وانعكساته على الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 20066/2005)

19- محمد بن عزوزة، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وأفاقها ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2001, 2002.

20- مداني لخضر تطور السياسة التعريفية الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الإقتصادية والاقليمية، مذكرو لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر،،2005 2006.

21- هويدي عبد الجليل: انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية، على التجارة الخارجية في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013 2014.

مؤتمرات وملتقيات:

22- قطاف ليحر، اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية،" مداخلة ضمن ملتقى دولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة سطيف، المنظم يوم 13 و 14 نوفمبر 2016.

23- عبد الوهاب رميدي علي سعلي: الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية مداخلة ضمن ملتقى دولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري" جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 13 14 نوفمبر 2006.

24- محمد بوهزه عمر بن سديرة : واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية مداخلة ضمن ملتقى دولي حول اثار وانعكاس اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري, جامعة فرحات عباس, سطيف ,الجزائر 13- 14 نوفمبر 2006.

25- مفتاح صالح, بن سعينة دلال: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية, الدوافع، المحتوى والاهمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 13 -14 نوفمبر 2006.

26- مهملي الوزناجي: الاثار المتوقعه لإتفاقية الشراكة على الواردات المؤسسات الصناعية مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول" اثار وانعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري" جامعه فرحات عباس, سطيف الجزائر ,13 -14 نوفمبر 2006.

27- منير نوري: اثر الشراكة الأورو جزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 17- 18 افريل 2006.

المجلات :

- 28- بخدة عبد القادر: الشراكة الجزائرية الأوروبية, مجلة حقوق الانسان والحريات العامة،العدد 4 2017.

- براق محمد، ميموني سمير: الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية, مجلة الاصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 6 المدرسة العليا للتجارة, القطب الجامعي القليعة، الجزائر 2009.

30- زعباط عبد الحميد: الشراكة الأورو متوسطية، واثرها على الاقتصاد الجزائري مجله اقتصاديات شمال افريقيا جامعه الشلف العدد الاول 2004.

31- عزيزه بن سمينة: الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث عدد 9 بسكرة 2011.

32- كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، العدد 8، 2005.

33- مجمد الحسن العلوي، كريم بوريشة: تفعيل الشراكة الأورو جزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 4 جوان، 2016.

34: يوسف علي عبد الاسدي, هيثم عبد الحميد روضان: تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، العدد 37 ،المجلد 10 جامعة البصرة العراق، 2014.

مراجع أجنبية:

35- délégation de la commission européenme en algérie, union europêênne, N: 01.kalima.fêvrier.mars 2001.po5.

مواقع الانترنث:

36- المديريه العامه للجمارك احصائيات سنه 2017 على الموقع www. douane. gov.dz.

37- محمد حسن العلوي كريم بروشة: تفعيل الشراكة الأورو جزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي على الموقع. https:// revues, univ.ourgla.dz

38- https ://www.internet world stats.com.

39- https :// www.aa.com. tr/ ar, 06/03/2021/18:53